

قطاع النفط والغاز الخليجي... كبير ويتوسع باستمرار

- يبقى قطاع النفط والغاز القطاع الأول بلا منازع في عماد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من الجهد المنصب على تنويع الاقتصاد في العقد الماضي. وقد شكل هذا القطاع في السنوات الأخيرة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الخليجي و٨٥% من إجمالي الإيرادات الحكومية.
- وعلى المستوى العالمي أيضا، يستحوذ قطاع النفط والغاز الخليجي على حصة مهمة، إذ شكل ١٧% من الإنتاج العالمي الخام في العام ٢٠٠٩، و ٩% من إنتاج الغاز الطبيعي. كما يشكل هذا القطاع أيضا ٣٠% من احتياطات النفط والغاز العالمية، ولكن حصته من القدرة التكريرية العالمية أقل بكثير.
- وتتفاوت موارد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير. فالمملكة العربية السعودية تمتلك أكثر من نصف احتياطات النفط في المنطقة، وكذلك الأمر بالنسبة للإنتاج والقدرة التكريرية. ويف المقابل، تنصدر قطر انتاج الغاز الطبيعي في المنطقة.
- ويختلف أيضا هيكل قطاع النفط والغاز بين دول الخليج نفسها. فالشركات العملاقة المملوكة من الحكومة هي التي تسيطر بشكل كبير، خاصة في مجال الاستكشاف والإنتاج. ولكن بعض الدول، خاصة عمان وقطر والإمارات، تعتمد على مساهمات ملحوظة من القطاع الخاص.
- وتعتبر خطط الاستثمار الحالية مثيرة للإعجاب، إذ قد ترتفع إجمالي القدرة الإنتاجية للنفط الخام في المنطقة بمقدار ٣,٧ مليون برميل يوميا خلال العقد المقبل، أي بما نسبته ٢٠%. ورغم أن هذا لا يأخذ في الحسبان التراجع في إنتاج الحقول الحالية، غير أنه في معظم الحالات، ليس من المحتمل أن يؤثر ذلك كثيرا على الصورة العامة.
- وقد تشهد أربع دول ارتفاعا بمقدار ٠,٧ مليون برميل يوميا على الأقل في إنتاج النفط الخام. فمن ضمن المشاريع الرئيسية المخطط لها، تعزز كل من الكويت والسعودية رفع إنتاجها من النفط الخام الثقيل، فيما تحاول الإمارات أن تطور حقولا بحرية لم تستغل سابقا.
- كما أن الخطط الموضوعية لقطاع الغاز الطبيعي تعتبر أكثر توسعا، إذ تحاول المنطقة احتواء الارتفاع السريع في الطلب المحلي على الغاز الطبيعي. وقد تزيد المشاريع الجديدة قدرة إنتاج الغاز بواقع ٢٣ مليار قدم مكعب يوميا ما بين ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، أي بنسبة تزيد على ٧٠%.
- وسيأتي أكثر من نصف القدرة الإنتاجية الجديدة للغاز الطبيعي من قطر، والذي قد بدأ بعضه في العام ٢٠١٠، ولكن هذه المشاريع لا تعمل بكامل طاقتها بعد. أما من خارج قطر، فستأتي الزيادة في الإنتاج من مشاريع للغاز غير المرافق في السعودية.
- أما في مجال التكرير والتسويق، فقد ترتفع القدرة التكريرية في المنطقة بنسبة ٦٠% لتصل إلى ٧ ملايين برميل بحلول العام ٢٠١٥. وستنتج ثلاث مصاف جديدة في السعودية نحو نصف الزيادة المتوقعة، فيما ستننتج مصفاة الزور في الكويت ربع هذه الزيادة. وفيما يخص الغاز الطبيعي المسال، يتوقع أن تصل القدرة الإنتاجية الإقليمية ذروتها عند بدء العمل بمشروع "قطر غاز ٧" في العام ٢٠١١.
- إن الكويت مهياة لتكون في صلب المشاريع التوسعية في المنطقة. ففي ظل البرنامج الاستثماري الهائل الذي خطت له مؤسسة البترول الكويتية، من المتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية للنفط من ٣,٣ مليون برميل إلى ٤ ملايين برميل يوميا في العام ٢٠٢٠.
- وتتضمن الخطط الاستثمارية في الكويت زيادة بمقدار ٠,٣ مليون برميل يوميا في إنتاج الغاز المكثف من شمال الكويت بحلول منتصف العقد الحالي وإنتاج النفط الخام الثقيل. وبأسعار النفط الحالية، قد تبلغ قيمة الزيادة الإجمالية ١٠ مليارات دولار أميركي سنويا من إيرادات التصدير.

- وبالإضافة إلى ذلك، قد يرتفع إنتاج الغاز الكويتي من حوالي ١,٣ مليار قدم مكعب يوميا إلى ما يفوق ٢ مليار قدم مكعب يوميا بحلول العام ٢٠٢٠، وحتى ارتفاعه أكثر بعد ذلك الوقت. وفي هذه الأثناء، فإن المصفاة الجديدة المفترضة في الزور، إلى جانب رفع كفاءة المصافي الحالية، قد ترفع القدرة التكريرية من ٠,٦ إلى ١,٤ مليون برميل يوميا.
- ومن المفترض أن توفر هذه التوسعات التي تشمل المنطقة دعما كبيرا لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، إذ سيرتفع إنتاج هذه الدول من النفط والغاز بنسبة ٣٠% بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، أي بمعدل ٢,٤% سنويا، ما قد يساهم بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو ١,٣% سنويا.
- قد تتعارض هذه التوسعات مع أهداف المنطقة في تحقيق التنويع الاقتصادي، ولكن مع تناقص موارد النفط والغاز التقليدية عالميا، فإن هذه التوسعات تعد بتحسين موضع دول مجلس التعاون الخليجي على ساحة الطاقة العالمية.